المحاضرة الثامنة

السياسة التعليمية للتنمية

لصياغة السياسة التعليمية التي تخدم التنمية الإقتصادية من الضروري تحدي الأولويات التعليمية بين الابتدائي والثانوي والجامعي ومن أهم العوامل التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار ما يلي :

1- وجود نقص عام في اليد العاملة المؤهلة ولهذه الظاهرة أهميتها على مستوى الدولة والاقتصاد والثقافة .
2- نسبة العمل المستخدم واطئة وفي حدود (30-40) % من مستخدمين لدى الدولة (موظفون ومعلمون .
3- نسبة العمال الأجانب الى مجموع اليد العاملة المؤهلة ، عالية وتقدر بالنصف في آسيا وأفريقيا وأكثر من ذلك في منطقة الخليج العربي .
4- نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية واطئة حوالي (20) % في المتوسط ، ونسبة التسرب من المدارس مرتفعة .
5- نسبة المسجلين في المدارس الثانوية أوطئ بكثير وتقدر ب (2,7) % من فئات العمر في المتوسط .
6- امكان الحصول على التعليم الجامعي في البلدان النامية وخارجها ، ولكن لكل منهما خواصه وحدوده .
7- تدريب اليد العاملة لزيادة مستواها التكنيكي ما يزال في بداياته .

أما موجهات السياسة التعليمية نحو التنمية فيمكن ايجازها بالآتي :

أ- ان تركيز الجهود التعليمية لنشر التعليم الأبتدائي يرفع من ثقافة المجتمع ، ولكنه يخلق أعباءآ على التنمية كبناء المدارس وتأهيل المعلمين ، من دون أن يوفر لها اليد العاملة المؤهلة .
ب- ضرورة الأهتمام بالتعليم الثانوي بحيث يزداد الى خمسة أضعاف بالنظر لما قد يستغرقه من وقت طويل يبلغ (12) سنة ، لأن لهذا الأهتمام نتائجه الأيجابية على التنمية .
ت- في التعليم الجامعي من الضروري تغيير التركيب لصالح العلوم والتكنولوجيا ، بحيث يكون ما بين (50- 60) % من مجموع الطلبة في هذه الكليات ، بينما القسم الباقي من التعليم للأنسانيات .

على أساس من هذه الموجهات وفي حالة مضاعفة الدخل القومي خلال (12- 15) سنة يمكن انجاز الأهداف التعليمية التالية خلال (15) سنة لكي تكون منسجمة مع سياسة التنمية الأقتصادية :

أ- زيادة طلاب المدارس الأبتدائية بنسبة (50) % باستثمار (35- 40) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .
ب- زيادة طلاب الثانوية بنسبة (200) % باستثمار (40) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .
ت- زيادة طلاب الجامعات بنسبة (300) % باستثمار (20- 25) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .

ولكي يتم التنسيق بين السياسة التعليمية والسياسة التنموية لابد من أخذ العوامل التالية بالحسبان :

أ- ينقسم التعليم الى العوامل البعيدة المدى في التنمية الإقتصادية ، لأن التغيرات التي يحدثها التعليم لا تفرز آثارها الا في المدى البعيد .
ب- لابد من اتخاذ القرارات التعليمية قبل السياسات والقرارات الاستثمارية لتحقيق التزامن بين السرعات المتفاوتة لكلا المتغيرين اللذين لا يسيران بسرعة واحدة .
ت- عند تخطيط النفقات التعليمية لابد من التنبؤ بآثارها البعيدة لأن تكاليف التعليم تتزايد من سنة لأخرى وخلال فترة طويلة من الزمن .
ث- سياسة اعداد المعلمين ينبغي أن تخضع لاعتبارات بعيدة المدى لأن اعداد معلمي الثانويات يستلزم مدة (16- 17) سنة .

ويستلزم تخطيط السياسة التعليمية للتنمية الأعتماد على اتجاهات العمليات التي تفرزها التنمية ، ولاسيما ما يأتي :

أ- الأتجاه المتوقع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة خلال مدة متوسطة أو طويلة .
ب- قدرة نظام التعليم القائم على تلبية هذا الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة .
ت- تحديد امكانيات تدريب اليد العاملة المستخدمة ودور معاهد الأعداد والتأهيل المهني في تلبية هذا الطلب .
ث- تحديد المستلزمات المادية والتعليمية والأجتماعية والمالية والتنظيمية والتحويلية لنظام التعليم اللازمة لتلبية هذا الطلب والموارد النادرة المتاحة .
ج- التنسيق بين أهداف الطلب على اليد العاملة الماهرة وأولويات سياسة التعليم الأبتدائي والثانوي والمهني والجامعي المقررة .
ح- التنسيق بين الطلبات على اليد العاملة الماهرة التي تخلقها عملية التنمية وبين طاقات أجهزة التعليم والتدريب القائمة .
خ- تحديد الحوافز المادية والظروف الأجتماعية التي تعزز انتقالية اليد العاملة وكفاءتها بما ينسجم مع الأهداف الأقتصادية والتعليمية .

ان تأثير السياسة التعليمية على عملية التنمية لا يحدث الا في الأمد المتوسط والطويل ، لذلك فمن الضروري عند حساب اليد العاملة المؤهلة المخرجة من نظام تعليمي معين ، عدم الأعتماد على احتياطي الأيدي العاملة المؤهلة ، بحيث يكون لكل مشروع خطة للتدريب والتأهيل وعند دراسة تمويل الخطة التعليمية من الضروري حساب الزيادة في الدخل القومي والدخل الحكومي لهذا الغرض ، كذلك من الضروري اعداد بدائل تعليمية مختلفة لا في محتواها أو أهدافها فحسب ، بل في وسائل تنفيذها كخطة لتوسيع التعليم عن طريق قيام المؤسسات الجديدة أو خطة لتحقيق نفس الغرض عن طريق توسيع أجهزة التعليم القائمة .

1- السياسة العلمية للتنمية الأقتصادية :

يتطلب تعجيل التنمية الأقتصادية تطوير الطاقات العلمية للبلدان النامية على نطاق واسع ، ويستنفذ تطوير الطاقات العلمية في العالم المعاصر قيماً مادية وفكرية كبيرة ، فكل من الأتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية استخدم مليون شخص في البحث العلمي ، وخصص من (2-3)% من الدخل القومي لهذا الغرض .

وأصبحت مهمة البحث العلمي حكومية أكثر فأكثر في العالم المعاصر ، ولم يكن الغرض من البحث العلمي اكتشاف قوانين الطبيعة والمجتمع ، بل تطبيقها بكلفة أقل ودقة أكثر ، كما لم

يعد حصيلة المنافسة بين العلماء والمعاهد العلمية ، بل كل تطبيق جديد هو في الوقت نفسه جزء من المعرفة العلمية العالمية ونتيجة للبحوث العلمية التي تتعاقد عليها الدولة أو المؤسسات الكبرى .

فكلما كان حجم الأقتصاد وقوته أكبر كان حجم البحث العلمي ونوعه أعلى ، وبذلك نشأ تفاعل بين تقدم الأقتصاد وتقدمه التكنولوجي ، والعكس بالعكس ، لذلك من الضروري عند صياغة السياسة العلمية للتنمية الأقتصادية أن تأخذ بالحسبان العوامل التالية :

أ- حصة البلدان النامية من الطاقات العلمية أقل من حصتها من الطاقات الأقتصادية في العالم ، فحصتها من مجموع الدخل العالمي (11)% ومن الناتج العالمي للطاقة (28)% ، ومن الفولاذ (6,5) % ، بينما حصتها من الطاقة العلمية فقط (5) % ، مقابل حصتها من سكان العالم البالغة حالياً (71) % وفي تكلفة ستبلغ (81) % .
ب- ندرة الطاقات الفكرية والمادية الضرورية للتطور العلمي ، اذ لا تزيد تخصيصات البحث العلمي على (1) % من الدخل القومي في البلدان النامية .
ت- يعد البحث العلمي من عوامل النمو البطيئة ، لأن البحث العلمي والعلماء حديثوا العهد في البلدان النامية ، كما أن المردود الأقتصادي لها يقل عن تكاليف تأسيسها وتطويرها في المراحل المبكرة للتنمية .
ث- الطبيعة المعقدة لمشكلات البحث العلمي ، الناجمة عن كون التنمية الأقتصادية المعجلة تقوم على الموجهات من أعلى ، وعن كون استعمال الأنجازات العلمية المتحققة لا تقتصر على بلد المنشأ (المبادرة الفردية ، المؤسسة المعنية غير كافية لأنه تخلق موقف ايجابي من البحث العلمي) .
ج- استثمار امكانيات التعاون العلمي والفني والتكنولوجي الدولي لأنهاء سوء توزيع الطاقات العلمية في العالم ، واعادة توزيعها لصالح البلدان النامية ،

ان عملية التنمية الأقتصادية المعجلة تقتضي اعطاء الأولوية لتطوير العلوم ومراكز البحث العلمي في الفروع التالية :

أ- في العلوم الطبيعية وعلوم التربة والبايولوجي .
ب- العلوم الأجتماعية كالأقتصاد (لاسيما التخطيط وادارة المشاريع) والأجتماع (لاسيما النظم الأجتماعية وتحولاتها) وتكنيك الأدارة العامة .
ت- ان تدريب الجيل الجديد من العلماء والأختصاصيين يجب أن يكون مصحوباً بالبحث العلمي ، ولاسيما التطبيقي على يد الجيل المتمرس من العلماء والأختصاصيين ، وربما من الأصلح تطوير البحوث الجيولوجية والهايدرولوجية على نطاق اقليمي ، وتأسيس المراكز الأقليمية ، وتدريب طلاب الدراسات العليا فيها على أساس اقليمي معين .

يتوقف نجاح السياسة العلمية في تحقيق التنمية الإقتصادية المعجلة على العوامل التالية :

أ- تحقيق التناسب والعلاقات الصحيحة بين البحوث العلمية والعلوم الأساسية ، لاكتشاف الحلقات المفقودة والروابط الجديدة والبحوث التطبيقية التي لها أهمية خاصة في التنمية ، وأبحاث التنمية التي تكلف كثيراً ولها أولوية على غيرها ، اذ ينبغي أن لا تقل تخصيصاتها عن (50) % ولا تزيد عن (70) % من مجموع تخصيصات البحث العلمي .

ب- ولكي يكون البحث العلمي كفوءًا ، من الضروري منع نشوء المؤسسات الاحتكارية التي توجه البحث العلمي على أساس مراكز القوى وليس على أساس الربط الجدلي بين البحث العلمي والتنمية ، وتشجيع المنافسة العلمية الشريفة وروح النقد والمناظرة بين العلماء ، وبخلافه سيتعلم الجيل الجديد والعلماء تكنيك الصراع على المناصب بصورة أسرع مما يتدرب على أساليب البحث العلمي التي تخدم التنمية الاقتصادية المعجلة .

ت- يعتمد التخصص في البحث على حاجات التنمية من جهة ، وعلى اتجاهات التطور العلمي في العالم ، فلابد من التخصص في البحث العلمي ، من أن يكون هادفاً ، وبالتالي يكون بأفق أوسع من نمط التخصص المتطرف أو الضيق السائد في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ث- ضرورة تكوين فرق البحث العلمي المركبة من اختصاصات مختلفة ، لمعالجة مشكلة علمية معينة لها أهميتها في عملية التنمية الإقتصادية ، لأن مثل هذه الفرق تتجاوز الأطر البيروقراطية في المؤسسات العلمية ، وتعزز تطور البحوث العلمية المركبة ، وتوسع أفق العلماء المشاركين فيها ، وتؤمن الشروط الأفضل لصياغة وتنفيذ جانب أو آخر من السياسة العلمية من أجل التنمية الاقتصادية .